كذلك أعلن الدكتور سرّي نسيبه، أمين سر نقابة العاملين في جامعة بيرزيت، في مهرجان طالبي حاشد: «اننا كأساتذة نرفض بدورنا أي التفاف على وحدانية تمثيل م.ت.ف. للشعب الفلسطيني، ونطالب باقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وبايجاد حل عادل للقضية الفلسطينية». (أرشيف دار الجليل، العدد ٦٣٠، ١٩٨٢/١١/١١، ص ٥).

وكانت الهيئة التدريسية في جامعة بيرزيت قد عقدت مؤتمراً صحفياً في فندق «الأمبركان كولوني» في القدس، افتتحته ببيان ألقاه دكتور غابي برامكي، نائب رئيس الجامعة، ذكر فيه أنه في الثاني عشر من آب (أغسطس) الماضي، طلبت السلطات العسكرية الاسرائيلية من العاملين في الجامعات الفلسطينية التوقيع على الالتزام السياسي كشرط للحصول على اذن عمل. لكن الأساتذة والمحاضرين رفضوا ذلك لعدم قانونية الطلب، واعتبروه انتهاكاً صارخاً لحقهم في التمتع بالحرية الأكاديمية. وأكد برامكي أن من شأن هذا الاجراء اعاقة الدراسة، وأن اصرار السلطات على موقفها، معناه حرمان أكثر من ألفي طالب من مواصلة تحصيلهم العلمي، وطالب السلطات المعنية بوقف اجراءاتها (المصدر نفسه).

وفي الاتجاه ذاته، أعلنت اللجنة الاسرائيلية للتضامن مع جامعة بيرزيت، عن تنظيم تظاهرة أمام مبنى جامعة بيرزيت، تضامناً مع المدرسين والطلبة فيها، وضد ما تقوم به سلطات الحكم العسكري من ممارسات ضدها. وجاء هذا عقب قيام سلطات الحكم العسكري، وقوات حرس الحدود، بمنع وفد اللجنة من زيارة الجامعة بهدف اللقاء مع طلابها ومدرسيها، وتقوم لجنة التضامن مع جامعة بيرزيت حالياً بجمع التواقيع من مدرسي الجامعات الاسرائيلية وطلبتها، تدعو سلطات الحكم العسكري الى رفع يدها عن الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية (الشعب، ١٩٨٢/١١/٢١). كما طالب أعضاء الكنيست اليعيزر غرانسوت، ومحمد وتد، ويئير صبّان (ميام)، نائب رئيس الحكومة سمحه أرليخ، بالتدخل لتغيير سياسة الإدارة المدنية في الضفة الغربية، لإفساح المجال أمام حياة أكاديمية سليمة في هذه المناطق. وجاء هذا الطلب عقب طرد محاضرين آخرين من جامعات الضفة الغربية. ووصف أعضاء الكنيست سياسة اسرائيل في الضفة الغربية، بأنها وصمة عار في جبين دولة اسرائيل (عل همشمار، ١٩٨٢/١١/٢٨).

ومن جهة أخرى علق أحدهم على الموضوع قائلاً «ان قضية الخلاف بين الإدارة المدنية والمحاضرين لا بد أن تطرح عدة تساؤلات: ما هو الهدف الأساسي الذي تسعى اليه الإدارة المدنية في الضفة الغربية برفعها قضية الوثيقة؟ وهل توقعت مسبقاً ترك المحاضرين الأجانب؟ وما مغزى التعديلات التي أدخلتها وزارة الدفاع عليها؟ ولماذا تأخرت كثيراً؟. ومهما حاول مناحيم ميلسون (رئيس الإدارة المدنية السابق)، ويفتال كرمون (مستشار الشؤون العربية في الإدارة المدنية) التملص، فان هدفهما واحد، وهو تلقين المحاضرين الأجانب درساً. لقد قاما بتلخيص معلومات الاستخبارات خلال عدة سنوات، وتوصلا الى استنتاج مفاده أنه قد آن الأوان لمحاسبة المحاضرين على مساعدتهم المباشرة أو غير المباشرة في عملية تحريض الطلاب، والهاب مشاعر العداء ضد اسرائيل.

«وفي المباحثات التي سبقت اقرار الوثيقة في صيغتها الاساسية، ساد الرأي القائل، انه في ظروف البطالة في الولايات المتحدة وأوروبا، وبسبب حقيقة أن غالبية المحاضرين ــ اذا لم يكونوا جميعاً ــ وصلوا الى المناطق المحتلة كمتطوعين، لهذا ليس أمامهم سوى خيار الرضوخ لإملاءات الإدارة المدنية. لكن هذا التقويم مثله مثل التحليل ذاته الكامن وراء صيغة الوثيقة، كان مقبولاً طالما أن الذين يبحثونه من بين أفراد رجال الإدارة المدنية. ولكن عندما نشرت الوثيقة، اتضح زيف هذا الرأي».

واختتم الكاتب تعليقه قائلاً: «لقد حاولت وزارة الدفاع الالتفاف من وراء الإدارة المدنية لإبقاء الوضع على ما كان عليه. وقامت بهذا العمل بعد أن اتضح لها أن ميلسون لم يأخذ في اعتباراته معارضة المحاضرين الشديدة، والردود الغاضبة من جانب المؤسسات الأكاديمية في الداخل والخارج. لكن جهد اللحظة الأخيرة لتلطيف محتوى الوثيقة، فسر ــ كما كان متوقعاً ــ كمظهر ضعف، وكمؤشر للخلافات بين وزارة